

الدروس المستفادة من وضع وتنفيذ نظام تقييم الطلاب لدولة قطر

موجز

يقدم تحليل نظام تقييم الطلاب القائم على المعايير بدولة قطر والأول من نوعه بالمنطقة دروساً عديدة للدول الأخرى التي تقوم بعمليات تطوير مشابهة للتعليم. من ضمن هذه الدروس ضرورة التنسيق بين وضع المعايير ووضع التقييمات، وإتاحة الوقت الكافي لأن يكون التقييم متوازياً بشكل كامل، والتواصل فيما يتعلق بأغراض واستخدامات الإختبارات. يحتاج صانعو السياسات بدولة قطر لمواجهة التحديات المستمرة في ملائمة التقييمات للتغيرات المستقبلية في معايير المناهج وتحديد أفضل الطرق لاستخدام الحاسب الآلي في الإختبارات وتوفير ما يلزم للطلاب ذوي الإحتياجات الخاصة.

في عام ٢٠٠٤ على ٨٨٠٠٠ طالباً في مدارس وزارة التربية والتعليم والمدارس العربية الخاصة والمدارس المستقلة والذين يمثلون حوالي ٩٥٪ من المستهدفين كل عام. وبدايةً من عام ٢٠٠٧، تم حصر تطبيق التقييم التربوي الشامل على طلاب المدارس المستقلة فقط.

وفّر التقييم التربوي الشامل لدولة قطر الأدوات لفهم المنجزات التربوية لطلابها وذلك لدعم عملية صياغة السياسات. كما أنه قدّم دروساً عديدة للتقييمات المستقبلية بدولة قطر ولصانعي السياسات التربوية في الدول الأخرى والذين يفكرون في إتباع منهجاً مبنياً على المعايير في تقييم الطلاب.

النظام القطري يقدم دروساً لصانعي السياسات التربوية يجب أن يتم التنسيق بين وضع المعايير ووضع التقييمات. يضع تصميم عملية تطوير التعليم مسؤولية وضع معايير المناهج على عاتق مكتب معايير المناهج ومسؤولية وضع التقييمات على عاتق مكتب تقييم الطلاب. ولكن لم يتم التواصل والتنسيق بين المكتبين بشكل متكرر. فيجب على صانعي السياسات بناء روابط اتصال رسمية بين الجهات المسؤولة عن وضع المعايير وتلك المسؤولة عن وضع التقييمات قبل تطبيق تقييماً مبنياً على معايير. أحد الخيارات هو أن يكون هناك موظفاً بشكل دائم يعمل على التنسيق بين المكتبين. وهناك خيار آخر وهو وجود موظفي المناهج مع موظفي وضع التقييمات بنفس المكتب.

إتاحة الوقت الكافي لتطوير تقييماً مبنياً على معايير ومتوازياً بشكل كامل. خطط المجلس الأعلى للتعليم أن يتم وضع وتطبيق نظام تقييم الطلاب في خلال عام واحد. ولكن

قامت دولة قطر مؤخراً بعملية تطوير طموحة للتعليم بإدخال عدداً من التغييرات على نظام التعليم بها من مرحلة رياض الأطفال وحتى الصف الثاني عشر وكذلك نظام التعليم العالي. تسعى مبادرة تطوير التعليم بدولة قطر والمعروفة بـ "تعليم لمرحلة جديدة" إلى تعزيز التنوع في التعليم، وإتاحة الفرصة لأولياء الأمور لإختيار بدائل تعليمية لأبنائهم، والإستقلالية للمدارس الجديدة، والمساءلة لجميع المدارس الممولة من الحكومة.

في قلب مبادرة التطوير هذه تأتي عملية وضع معايير مناهج تم قياسها عالمياً في اللغة العربية الفصحى، واللغة الإنجليزية كلغة ثانية والرياضيات والعلوم للصفوف من رياض الأطفال وحتى الصف الثاني عشر. تشمل هذه المعايير معايير متعلقة بالمحتوى (ما يجب أن يعرفه الطلاب) وأخرى متعلقة بالأداء (ما يستطيع الطلاب القيام به بنهاية كل صف دراسي). تتبع المناهج والتقييمات والتطوير المهني من وتتسق مع معايير المناهج التي تم وضعها بمكتب معايير المناهج في هيئة التعليم بدولة قطر.

يعتبر تقييم معارف وأداء الطلاب من العناصر الرئيسية لفهم مدى تحقق هذه المعايير. ولهذا الغرض قام فريق من الباحثين بمؤسسة راند بالعمل مع مكتب تقييم الطلاب بهيئة التقييم على تصميم نظام تقييم الطلاب لدولة قطر. يهدف نظام تقييم الطلاب إلى (١) توفير معلومات عن أداء المدارس للجمهور، (٢) توفير تغذية مرتجعة للمعلمين لمساعدتهم على توجيه طرق التدريس لدعم إحتياجات الطلاب، (٣) توفير معلومات تفصيلية لصانعي السياسات عن التقدم المحرز في عملية تطوير التعليم بشكل عام وعن المدارس المستقلة الجديدة التي جاءت ضمن عملية التطوير لتعزيز التنوع والإختيار بشكل خاص. لتحقيق هذه الأغراض تضمّن التصميم الأولي لنظم تقييم الطلاب أنواعاً متعددة من التقييمات المعيارية.

التقييم التربوي الشامل لدولة قطر – وهو تقييم إجمالي يتم تطبيقه على الطلاب في نهاية كل عام دراسي – هو المكون الرئيسي لنظام تقييم الطلاب. التقييم التربوي الشامل هو أول نظام وطني للتقييم المبني على معايير بالمنطقة، فهو يقيس تعلم وأداء الطلاب طبقاً للمتطلبات التي تم وضعها بمعايير المناهج وذلك بإستخدام أسئلة الإختيار من متعدد والأسئلة ذات النهاية المفتوحة. تم تطبيق التقييم التربوي الشامل لدولة قطر

مجالات البحث في مؤسسة راند

الفنون
السياسات المعنية بالأطفال
العدالة المدنية
التعليم
الطاقة والبيئة
الصحة والرعاية الصحية
الثقافة الدولية
الأمن الوطني
السكان والتنمية
السلامة العامة
العلوم والتكنولوجيا
إساءة استعمال المواد المخدرة
الإرهاب والأمن الداخلي
النقل والبنية التحتية
القوى العاملة ومكان العمل

يعد هذا المنتج جزءاً من سلسلة الأبحاث الموجزة التي تقدمها مؤسسة راند. وتمثل الأبحاث الموجزة التي تقدمها مؤسسة راند ملخصات ذات طابع سياسي للوثائق المنشورة والتي تمت مراجعتها من قبل أقران.

المقر الرئيسي للمؤسسة
1776 Main Street
صندوق بريد ٢١٣٨
Santa Monica, California
90407-2138
هاتف ٣١٠ ٣٩٣ ٠٤١١
فكس ٣١٠ ٣٩٣ ٤٨١٨

حقوق النشر © عام ٢٠٠٩ محفوظة
لمؤسسة راند

واجه واضعوا الإختبارات عدة تحديات في الإلتزام بهذا الموعد. توضح الأبحاث التربوية ضرورة إتاحة مهلة من ثلاث إلى خمس سنوات لوضع تقييمات مبنية على معايير. توفر هذه الفرصة الوقت الكافي لوضع وتجريب التقييمات وجعلها متناغمة مع المعايير.

موازنة الدعم الإمدادي مع الحاجات الأساسية لإجراء الإختبارات. قد تؤدي عملية إختبار الطلاب إلى تقليل وقت التدريس أو التسبب في حدوث ضغطاً للطلاب وأولياء الأمور وإدارات المدارس. ولكن من الضروري تخصيص وقتاً مناسباً لإجراء الإختبارات حتى يتمكن التربويون من قياس وتحليل نتائج تحصيل الطلاب. فقبل إجراء أي عملية تقييم، يجب أن تتفق الجهات المسؤولة عن إجراء الإختبار والجهات المسؤولة عن تحليل النتائج بشكل مشترك على سياسات وإجراءات عملية الإختبار بما يسمح بالموازنة بين تخفيف العبء عن الطلاب وضمان إمكانية إجراء تحليلات مناسبة لنتائج الإختبارات.

التأكد من وجود تواصل كافياً فيما يتعلق بأغراض وإستخدامات الإختبارات. إن قبول الجمهور لنظام التقييم بشكل عنصرأ حيوياً لضمان دافعية الطلاب للتقدم للإختبارات وكذلك ثقة الأطراف المعنية بالعملية التعليمية في صحة النتائج. وبالرغم من أن هيئة التقييم قامت بتقديم معلومات للجمهور من خلال ملتقى سنوي عام، فإن أولياء الأمور كان لديهم أسئلة كثيرة عن نظام التقييم الجديد. يمكن لصانعو السياسات أن يُحسّنوا مدى قبول الجمهور للسياسات عن طريق تقديم برامج توعية بشكل مباشر تستهدف أولياء الأمور والأعضاء الآخرين بالمجتمع والتربويين، وأيضاً توفير بيانات عن تحصيل كل طالب في العام الأول لإجراء الإختبارات.

ستؤدي هذه الخطوات إلى تدعيم نظام التقييم القطري للمستقبل أحرز نظام تقييم الطلاب القطري تقدماً ملموساً في تحقيق الأهداف التي تم وضعها في التصميم الأولي والتي تتمثل في إستخدام وسائل متعددة لقياس تقدم الطلاب مقارنة بالمعايير. ولكن ما زالت هناك نقاط إضافية يجب النظر إليها، من ضمنها:

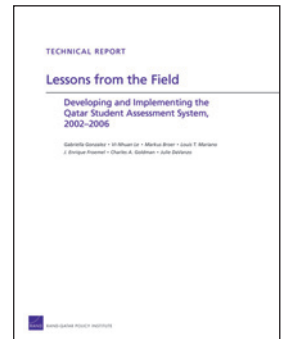
- توفير إحتياجات الطلاب ممن لديهم صعوبات في التعلم أو إعاقات ذهنية والذين يتم دمجهم مع الطلاب العاديين. سيطلب هذا توفير إحتياجات خاصة لإختبار هذه الفئة من الطلاب.
- الإستجابة للتعدلات المستقبلية في معايير المناهج. سوف تحتاج هيئة التقييم بشكل مستمر إلى قياس مدى توافق التقييم التربوي الشامل لدولة قطر مع أية تغييرات في المناهج تقوم بها هيئة التعليم.
- دراسة إستخدام الحاسب الآلي في إجراء الإختبارات. فكثير من المعايير يمكن قياسها بشكل مناسب عن طريق إستخدام الحاسب الآلي. يمكن لهيئة التقييم أن تبحث الطريقة المثلى للقيام بذلك وما إذا كان إستخدام الحاسب الآلي في التقييمات هو شيئاً عملياً مع الأخذ في الإعتبار البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات بدولة قطر.
- تحسين جهود الإتصال والإعلام. يمكن لهيئة التقييم أن تقوم بتحسين التواصل مع الجمهور لكي يتم الإستفادة من نتائج التقييم التربوي الشامل في إختيارات أولياء الأمور للمدارس، وفي مساءلة المدارس، وفي صنع السياسات التربوية. ويشمل ذلك نشر تقارير تهم العاملين بالحقل التربوي وأولياء الأمور وكذلك دراسات لإختبار مدى صحة إستخدام نتائج التقييم التربوي الشامل في إتخاذ القرارات التعليمية على مستوى الصف والمدرسة.
- دراسة تأثيرات قصر الإختبارات على طلاب المدارس المستقلة. يجب قياس النتائج قصيرة وطويلة المدى لهذا القرار في مقابل أهداف ومبادئ عملية تطوير التعليم. ■

This is an Arabic version of RB-9421-1-QATAR, Lessons Learned from Developing and Implementing the Qatar Student Assessment System, 2009

يصف هذا الموجز البحثي العمل الذي تم في وحدة راند للتعليم تحت إشراف معهد راند-قطر للسياسات والذي تم توثيقه في دراسة بعنوان: *Lessons from the Field: Developing and Implementing the Qatar Student Assessment System, 2002-2006* (دروس من الميدان: وضع وتنفيذ نظام تقييم الطلاب لدولة قطر من 2002 وحتى 2006) وهي الدراسة التي أعدها جابريللا جونزاليز وفينوان لي وماركوس بروير ولويس تي ماريانو وجي إنريكي فرومويل وتشارلز إيه جولدمان وجولي دا فانزو، تحت رقم TR-620-QATAR، 2009 وتتألف من 92 صفحة، ويبلغ سعرها 24 دولاراً، الترقيم الدولي (ISBN): 978-0-8330-4689-5 (متوفرة على الموقع: http://www.rand.org/pubs/technical_reports/TR620/). مؤسسة راند هي مؤسسة بحثية غير هادفة للربح توفر تحليلاً موضوعياً وحلولاً فعالة لتناول التحديات التي تواجه القطاعين العام والخاص في جميع أنحاء العالم. ولا تعكس منشورات مؤسسة راند بالضرورة آراء العملاء الذين تقدم لهم الأبحاث أو رعاتها. RAND® هي علامة تجارية مسجلة.

مكاتب راند

سانتا مونيكا بكاليفورنيا • واشنطن العاصمة • بتسبيرج بنسلفانيا • جاكسون بميسيسيبي/نيو أورليانز بلويزيانا • بوسطن ماساتشوستس • الدوحة بقطر • كامبريدج بالمملكة المتحدة • بروكسل بلجيكا





RAND-QATAR POLICY INSTITUTE

THE ARTS
CHILD POLICY
CIVIL JUSTICE
EDUCATION
ENERGY AND ENVIRONMENT
HEALTH AND HEALTH CARE
INTERNATIONAL AFFAIRS
NATIONAL SECURITY
POPULATION AND AGING
PUBLIC SAFETY
SCIENCE AND TECHNOLOGY
SUBSTANCE ABUSE
TERRORISM AND
HOMELAND SECURITY
TRANSPORTATION AND
INFRASTRUCTURE
WORKFORCE AND WORKPLACE

This PDF document was made available from www.rand.org as a public service of the RAND Corporation.

This product is part of the RAND Corporation research brief series. RAND research briefs present policy-oriented summaries of individual published, peer-reviewed documents or of a body of published work.

The RAND Corporation is a nonprofit research organization providing objective analysis and effective solutions that address the challenges facing the public and private sectors around the world.

Support RAND

[Browse Books & Publications](#)

[Make a charitable contribution](#)

For More Information

Visit RAND at www.rand.org

Explore [RAND-Qatar Policy Institute](#)

View [document details](#)

Limited Electronic Distribution Rights

This document and trademark(s) contained herein are protected by law as indicated in a notice appearing later in this work. This electronic representation of RAND intellectual property is provided for non-commercial use only. Unauthorized posting of RAND PDFs to a non-RAND Web site is prohibited. RAND PDFs are protected under copyright law. Permission is required from RAND to reproduce, or reuse in another form, any of our research documents for commercial use. For information on reprint and linking permissions, please see [RAND Permissions](#).